الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٥١٠)

دور
موازين العلاقات المتشابكة
فى التخطيط الصناعى

الجزء الاول

الدكتور أنور الهوارى

نوفمبر سنة ١٩٦٤

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

جداول المدخلات والمخرجـــات
وموازين العلاقات المتشابكة

١ ــ مقدمة تاريخية لجداول المدخلات والمخرجات ٠

١١ ــ مقدمة عامـــة :

من المسلم به أن الدراسات الاقتصادية وما صاحبها من تطور أدى الى انبثاق نظريات تتناول بابا أو أكثر من الاقتصاد فهناك الدراسات عن القيمة والنقود وأخرى عن الأسعـــار ومشاكل العرض والطلب كما هناك دراسات تتناول القوى العاملة بل وهناك دراسات تناولـت العلاقات الدولية وتأثيرها على التجارة والاسعار العالمية وغير ذلك من الدراسات التـى لا تنتهى ٠ وهناك دراسات تتميز بتحليل أحد قطاعات الاقتصاد (القطاع الانتاجى) تحليلا عميقا حتى تشمل كل ما له علاقة بهذا القطاع حيث المادة الخام كانت فى دورها الكامن ثـم أجريت عليها العمليات الانتاجية الى أن أصبحت منتجا نهائيا قابلا للتداول يختلف فـــى صورته النهائية بل وربما فى خواصه الطبيعية والكيمائية عن المادة الخام ذاتها ٠ فهـــذه المرحلة طالت أو قصرت العمليات الانتاجية التى تمر بها هى فى الواقع تاريخ من نوع خـــاص يتعرض له المنتج الأولى (المادة الخام) والمنتج النهائى ٠ هذا التاريخ يتحدد معالمه بصور مختلفة من العلاقات المرتبطة تبدأ أول ما تبدأ بالبحث (التنقيب) عن المادة الخـــام والذى تصاحبه علاقات بين خدمات وعمليات انتاجية حتى يصير الخام المنتج بعد استخراجه فى صورة تسمح ببدء عمليات تختلف فى تكنولوجيتها عن عملية البحث (التنقيب) الســـابـــق ذكرها مما يبدأ معه تواجد علاقات بين خدمات وعمليات انتاجية تؤثر فى طبيعة الخام ليأخذ الصورة الجديدة (صورة المنتج النهائى) ويصبح قابلا للتداول ٠ ولا تقف العلاقات عنـد هذا الحد بل أن قطاعات أخرى (وان كانت لا تمت بقطاع الانتاج السابق بصلة انما هـــى مسئولة عن استكمال الحلقة بنقل وتوزيع المنتج) تساهم فى توصيل المنتج النهائى للذيـــن شاركوا فى انتاجه بطريقة مباشرة او غير مباشرة ٠

٢١ — نشأتها وتطوراتها :

مما سبق يتضح أن هناك علاقات بصور مختلفة تصاحب عملية الانتاج ليس من السهل على الاقتصادى أن يقف عند احداها ويعزلها ثم يجرى دراسات وتحليلات دون أن يتأثر ببقية هذه العلاقات . والحقيقة أن التحليل الجزئى أى لواحدة من هذه العلاقات أو بعضها كان الصورة الراجحة للتحليل الاقتصادى حتى الى عهد قريب رغم ان قطاعات الاقتصاد مهما كانت الصورة التى تمثلها لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن غيرها . فالمنتج مهما ضعفت صفته الاستخدامية يقف على قدم المساواة مع غيره من المنتجات ذات الصفة الاستخدامية العالية فى دونه يمر بعلاقات تختلف صورة احداها عن الأخرى وان كان ليس من الضرورى أن تكون الفترة الزمنية الخاصة بعلاقة ما يمر بها منتج ما مساوية للفترة الزمنية لنفس العلاقة لمنتج آخر .

وليس هناك مدعى للتساؤل عن امكان اجراء التحليل الجزئى داخل علاقة من العلاقات الاقتصادية اذ أن ذلك يتوقف على طبيعة الافتراضات التى يتخذها القائم بالتحليل والذى غالبا ما يفترض ثبات الظواهر الاقتصادية الأخرى . ولكن ليس من السهل الاعتماد على هذه الافتراضات اذ أن الطبيعة الاقتصادية تتصف بحدوث التطور ونادرا ما تقف دون تغيير .

يتضح من المقدمة السابقة أن العلاقات داخل النشاط الاقتصادى متصلة ومستمرة مما يستتبع معه وجود ما يسمى بالعلاقات المتداخلة Inter dependance ولم يكن رجال الاقتصاد فى غفلة من وجود هذه العلاقات انما قد أشار اليها الكثير من الذين كان يعنيهم اجراء التحليل الاقتصادى . فحتى قبل أن يعرض لها آدم سميث Adam Smith فى دراسته عن ثروات الشعوب Wealth of Nations كان قد تعرض لها من قبل بعض الاقتصاديين . ثم كانت محاولة الاقتصادى الفرنسى فرانسوا كيزناى Francois Quesnay فى اظهار جدوله الاقتصادى Tableaux Economique (نشرت جداول كيزناى فى عام ١٧٥٨) والذى أراد أن يصور به اتجاه استخدام الثروات فى الاقتصاد العام .

وتطورت دراسة العلاقات واستخدمت بعض المعادلات الرياضية فى النموذج الذى أعده فالرأسى Leon Walras (١٨٧٧) . وكما سبق أن ذكرنا أن هناك علاقات متبادلة بين قطاعات الاقتصاد وأن هذه الظاهرة كانت الاساس الذى بنى عليه فالرأس نموذجه حيث قد أشار الى أن كل شيء فى محيط الاقتصاد العام له علاقة بغيره من الأشياء فى محيط الاقتصاد العام .

واذا كنا ننظر الى تتبع ظاهرة التداخل بين القطاعات المختلفة للاقتصاد محاولين أن نتقصى مدى قيام التوازن فقد قدم نموذج فالرأس محاولته فى دراسة مدى التوازن متضمنا شرح الصورة التى تشملها تكلفة الانتاج كما تضمن فضلا عن ظروف العرض والطلب لمختلف السلع وعوامل الانتاج اللازمة عرضا لدخول وانفاق المستهلكين ويرى الدارس لنموذج فالرأسى صعوبة فى تفهم النظرية الاقتصادية عن طريقة اذ أنه نموذج يعتمد أكثر ما يعتمد على الدراسة النظرية المجردة .

ولم يكن بد من محاولة لتعديل أو تبسيط نموذج فالرأسى ، لذا فقد قام كل من باريتو Pareto ، كاسل Cassel بهذه المحاولة الا أن النماذج التى حصلا عليها كانت تفتقر الى تبسيط من نوع جديد لتصبح فى صورة تمكن من استخدام الاحصاء فى تحديد وظائفها واستخداماتها .

واذا كان ماسبق أن أعده فالرأسى وما تبعه من تعديل لنموذجه لم يمكن معه اجراء التطبيق العملى فقد جاء ليونتيف Prof Wassily Leontief الاقتصادى الروسى بنموذجه المبسط الى الولايات المتحدة محاولا تطبيقه على الاقتصاد الأمريكى فى عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٩(١) وكان ليونتيف يتوخى فى نموذجه الأهداف العملية والتى تخدم حاله الاقتصاد المفتوح(٢) ويعتبر أول من حاول استخدام التطبيق العملى فى ايجاد التوازن العام . أى أنه بنموذجه قد استبعد كثيرا من التعقيدات النظرية التى سبقه فيها رجال الاقتصاد السابق ذكرهم وأصبح نموذجه من القابلية بمكان لاستخدام النظريات الاحصائية المعروفة عند تطبيقه .

---

(١) بدأ ليونتيف تطبيق نموذجه ليشمل بيانات عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٩ فى عام ١٩٣١ الا أن النتائج الأولية لهذا التطبيق بدأ ظهورها فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤١ .

(٢) الاقتصاد المفتوح والذى يكون فيه الاستخدام النهائى لمنتجات القطاعات المختلفة ليس مقصورا على قطاعات الانتاج المحلى بل تتعداها الى قطاعات الاستهلاك أو الاستثمار أو التصدير .

أهم ما يلاحظ المرء على نموذج ليونتيف من الوجهه الاقتصادية ما يلى :—

أ — لم يأخذ فى اعتباره امكان احلال عوامل الانتاج بغيرها وذلك كما هو مأخوذ به فى نموذج فالراسى فنفى بذلك الاقتراض الذى يقول بامكان وجود المنافسة بين فروع النشاط الصناعى للحصول على المدخلات اللازمة لها .

ب — اتفق مع نموذج فالراسى فى أهمية استخدام المعاملات الفنية للانتاج "Technical Coefficients of Production" . وهذا ما يعتبر أساسا عند البدء فى تكوين جداول المدخلات والمخرجات .

جـ — يمكن أن يقال انه تخفيفا للقيود التى اتخذت فى نموذج فالرأسى فقد حذف ليونتيف من نموذجه أثر تغيرات الأسعار على تكوين الطلب الاستهلاكى وعلى الطلب على السلع الوسيطة وعوامل الانتاج .

د — يعتبر نموذج ليونتيف معبرا عن التحليل الاقتصادى الكلى — اذ أنه لا يقف عند حد دراسة التغيرات فى جزء من اجزاء الاقتصاد Partial analysis مع عدم توجيه الاهتمام الى بقية الأجزاء .

هـ — اعتبر ليونتيف أن أساس التغير فى عرض وطلب السلع المختلفة يرجع الى تغيرات الطلب للقطاعات المختلفة والتى هى نتيجة للتغيرات فى مستويات الانتاج ولم يشر الى أن التغير فى عرض وطلب السلع المختلفة انما يرجع الى تغيرات الأسعار . واذا كان نموذج ليونتيف قد وضع ليخدم فى حدود الاقتصاد المفتوح كما سبق الذكر فان البروفسور راجنر فرش Ragner Frisch الزويجى والخبير بالأمم المتحدة قد تناول فى رسالته بعنوان " التخطيط الدائرى " Circulation Planning والتى نشرت عام ١٩٣٤ فى مجلة Econometrica كلا من نظام الاقتصاد المغلق ونظام الاقتصاد المفتوح (١)

---

(١) مذكرة راجنر فريش بعنوان Some basic Notion of Input Output Analysis, Bering section 1, of a general Interflow theory for use in economic planning - National Planning Committee 30 November 1957.

وجدير بالذكر أن جداول المدخلات والمخرجات موضحة بالصور المختلفة التى أعدها رجال الاقتصاد السابق ذكرهم تعتمد أكثر ما تعتمد على اعداد الاطارات الاحصائية والتى بواسطتها يمكن تبسيط وعرض الصور المختلفة للعلاقات السابق ذكرها مع ابراز التغيرات الاقتصادية خلال فترة معينة كما أن هناك صورة رياضية تعبر عن التفاعل بين هذه العلاقات مما يمكن معه الحكم على مدى الترابط بين الأجهزة الانتاجية .

والصورة الرياضية تختلف عن الصورة الاحصائية تمام الاختلاف فالثانية تعتمد على ابراز حقائق قائمة فى علاقة بعينها أو علاقات معينة وهى تسبق الصورة الرياضية عند اعداد جداول المدخلات والمخرجات . وتخدم الصورة الرياضية فى ايجاد الحلول للمشاكل التى تكون قد وضحت عند اعداد الصورة الاحصائية . وكما سبق الذكر فان الصورة الاحصائية تسبق الرياضية أو بمعنى آخر تأتى الصورة الرياضية لتكمل الأولى وسوف نناقش الصورة الاحصائية فى المحاضرات القادمة عند الحديث عن تركيب جداول المدخلات والمخرجات .

وبعد العرض السابق الذى ذكرنا فيه باختصار تطور الفكر الاقتصادى عند المشتغلين بالاقتصاد والصور المختلفة التى وضعها كل منهم لتحليل العلاقات الاقتصادية عن طريق الجدول الاقتصادى Tableaux economique لكيزناى ونموذج فالراس Walras ثم ما ادخله باريتو Pareto على نموذج فالراسى وما تطور عنه من نموذج ليونتيف Leontief ثم ما أتى به الاقتصادى الحديث والرياضى المعاصر بروفسور راجنر فريش Ragner Frisch سوف نذكر عرضا مختصرا نبين فيه مدى انتشار استخدام جداول المدخلات والمخرجات

أين تستخدم جداول المدخلات والمخرجات الآن ؟

ان المتتبع لتاريخ ونشأة جداول المدخلات والمخرجات يرى أن الذين قاموا بتحليل ودراسة العلاقات الاقتصادية وتطبيق نظرياتهم للوصول الى التوازن الاقتصادى economic equillibrium انما نشأوا فى دول هى التى نحكم عليها الآن بكونها دولا متقدمه developed countries مما يرجع معه القول بأن الدراسة الاقتصادية بهذا المستوى من التفكير انما نشأت لايجاد حلول

لمشاكل كانت قائمة ومحاولة لايجاد ارتباط بين علاقات اقتصادية كانت لا تزال تدرس كوحدات منفصلة ثم تطور الأمر وأصبح فى الامكان رسم صورة متجمعة لهذه العلاقات لتفسر تأثير كل منها على الأخرى وفى أثناء التقدم الصناعى فى دول أوربا وأمريكا كانت ولا زالت جداول المدخلات والمخرجات تؤدى وظيفتها الكبرى فى دراسة التركيب الاقتصادى وخاصة ما يمت بالصلة للتكوين الصناعى . وقد أشار ليونتيف الى هذا فى كتابة " دراسات عن تكوين الاقتصاد الأمريكى "[1] والذى ترجم الى لغات كثيرة منها الروسية .

ولا شك أن المسيطرين على اقتصاد الدول المشار اليها يهمهم أكثر ما يكون وعن طريق استخدام جداول المدخلات والمخرجات معرفة الصورة التى تتم بها الاستثمارات ومصدر هذه الاستثمارات وماهى اتجاهات المواد الخام ، واتجاه الطلب على سلعة الاستهلاك ومدى استخدام القوى العاملة فى المجالات المختلفة وتطور الصادرات وذلك على مستوى الاقتصاد العام وبالتالى على مستوى فروع الانتاج المختلفة .

وهناك ظاهرة اقتصادية هامة كان ولا زال يوليها المسيطرون على اقتصاديات الدول المختلفة والسابق ذكرها عنايتهم الا وهى دراسة وتتبع دورات الرخاء Prosperity cycles. فانه بمساعدة جداول المدخلات والمخرجات يمكن تتبع العلاقات الكمية المتبادلة بين الانتاج ومستلزمات الانتاج لكل فرع من فروعه وأبعد من ذلك اذا ما تمكنا عن طريق الجداول دراسة العلاقات بين الاستهلاك العائلى والانتاج فى مختلف الفروع وانه اذا ما كانت هذه العلاقات تتسم بصفة الدوام — مع الأخذ فى الاعتبار الظروف التكنولوجية للانتاج على الأقل لفترة معينة من الزمن — وامكنا عن طريقها الوصول الى معاملات تظهر التناسب بين الانتاج والاستهلاك لكل فرع من فروع الانتاج فان الجداول الناتجة وما تظهره من علاقات بين الفروع المختلفة يمكنها أن تكون فى مثل هذه الحالة أداه فعالة لتحديد دورات الرخاء . وهذا يفسر أهمية استخدام الجداول فى الدول الرأسمالية والتى تعتمد على اقتصاد حر تتحكم فيه ظروف مختلفة يتحكم بل ويؤشر فيها المشرفون عليه . ويمتد استخدام جداول المدخلات والمخرجات فى الدول الرأسمالية وبمعنى آخر يعم استخدامه فى محيط المؤسسات والهيئات والتى تقوم بالاشراف على قطاع معين أو عدة

1) Studies in the structure of the american economy

قطاعات داخل دائرة الاقتصاد القومى لايمانها بأنه الوسيلة الحديثة لاستقراء الظواهر والعلاقات الاقتصادية التى تؤثر فى نشاطها الانتاجى ، بل ويزداد اهتمام هذه المؤسسات والهيئات والمعاهد الى حد تخصيص اجهزة اقتصادية متخصصة فى هذا النوع من البحوث ومدى بما نحتاج اليه من الآلات الحاسبة والالكترونية .

وقد طبق استخدام نموذج ليونتيف فى بعض الدول الأوربية مثل الدنمارك وهولندا . وحتى عام ١٩٤٧ كان عدد الدول التى استخدم جداول المدخلات والمخرجات فى تحليل العلاقات الصناعية يبلغ حوالى ٢٠[1] دولة أغلبها دول أوربية وكان أوسع انتشار لاستخدام هذه الجداول هى الولايات المتحدة .

وتجدر الاشارة الى أن هناك نوع آخر من الدراسة بل هو الاتجاه الجديد داخل نطاق حقل اقتصاديات العلاقات الصناعية وهو تطبيق رياضى لتحليل النشاط الاقتصادى يطلق عليه البرامج الخطية Linear Programming والتى بدأ بها دانتزج وكوبمانز Dantzig and Koopmans

وغالبا ما تستخدم البرامج الخطية على مستوى المنشأة أو الشركة Plant or Firm الا أنه يمكن الاستفادة بها لتحليل العلاقات الصناعية داخل نطاق الاقتصاد العام .

---

1) Chenery / Clark Interindustry economics

مقدمه تحليلية عن ماهية موازين العلاقات التشابكة وعلاقتها بجداول المدخلات والمخرجات :

تتميز الموازين المتشابكة عن غيرها من الموازين المعتاد استخدامها بأنها تعبر عن تدفقات المواد عندما تصبح ذات قيمة استخدامية وذلك فى صورتين أحدهما الصورة العينية والأخرى الصورة القيمية .

ان التخطيط الاقتصادى يتطلب القيام بكثير من أنواع التحليل التوازنى . ولا ينحصر التحليل على اجراء التوازن بين المناسيب الرئيسية Main proportions لقطاعات الاقتصاد القومى وذلك مثل المناسيب التى تبين العلاقة بين السكان والقوى العاملة أو توزيع القوى العاملة على القطاعات التى تخدم الغرض الانتاجى والقطاعات التى تخدم الغرض الاستهلاكى أو المناسيب التى توضح معالم التكوين الرأسمالى واتجاهات الاستهلاك أو المناسيب التى تبين العلاقة بين اجمالى وصافى الانتاج . انما يحتاج التخطيط الى نوع آخر من المناسيب تصل الى مدى أبعد عن مدى المناسيب الرئيسية . ويضم النوع الأخير تخطيط المناسيب والتى عن طريقها تظهر العلاقات عند مستويات ومراحل الانتاج المختلفة ومثال ذلك المناسيب الفرعية التى تتعرض لمستويات اجمالى الانتاج أو الانتاج العام وصافى الانتاج ، كما أنها تضم المناسيب التى تبين توزيع القوى العاملة ، المواد الأولية اللازمة للانتاج ومعدات الانتاج عند مستويات ومراحل الانتاج المختلفة .

وان دراسة التوازن التناسبى Propartional balance على مستويات ومراحل الانتاج steps of production يمكن من اجراء التنظيم داخل نطاق الخطة بصورة تسمح بدراسة التطور المعقد داخل القطاعات ومراحل الانتاج على مستوى تفصيلى واضح .

ويمكن أن يقال ان دراسة التوازن التى تبين التطور فى مراحل الانتاج هى الرابطة الأساسية التى تربط بين تخطيط القطاعات الفرعية Branch planning وتخطيط المناسيب الرئيسية أو التخطيط للقطاعات الرئيسية على مستوى الاقتصاد العام .

ويطلق على النوع من الموازين والتى بواسطتها يمكن دراسة التوازن الاقتصادى للمناسيب وذلك على مراحل التطور الانتاجى الموازين المتشابكة .

وان المتتبع لتاريخ هذا النوع من الموازين يتضح له أنها غالبا ما كانت تستخدم عند بدء تطبيقها لتوضيح العلاقات بين فروع الانتاج خاصة فيما يتعلق بتوزيع واستلام المواد الخام والنصف مصنعة والمواد المساعدة . ولم تأخذ فى الحسبان أدوات الانتاج ذاتها .

ويمكن أن يقال انه لاحكام أسس التخطيط وتوضيح معالمه للوصول الى الاهداف المقررة يلزم للوصول الى الصورة التوازنية بين القطاعات الرئيسية ان يجرى فى نفس الوقت توازن على مراحل الانتاج ليشمل توزيع التكوين الرأسمالى والقوى العاملة على هذه المراحل .

الدور الذى تقوم به موازين العلاقات المتشابكة :

ويمكن أن يعبر عن المفهوم الحقيقى لجداول التوازين المتشابكة بأنها لا تشمل فقط على دراسة التوازن بين المتاح من الانتاج وتوزيعه (وهذا ما تقوم به جداول المدخلات والمخرجات ، وانما يتضمن كما سبق الذكر توزيع القوى العاملة والتكوين الرأسمالى والتى تظهره الموازين الخاصة بتطور المصاريف الجارية Current funds ورأس المال الثابت Fixed capital أى أن الغرض الاساسى من استخدام الموازين المتشابكة هو دراسة توزيع جميع العناصر المكونة لرأس المال الفعال والتى تستوعبها الخطة على مراحل وخطوات الانتاج .

ويمكن عن طريق الموازين المتشابكة الوصول الى الاهداف الآتية :-

أ - توزيع عمل المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالانتاج على مراحله المختلفه بغرض الوصول الى الدرجة القصوى من التناسب بين الانتاج وتغطية الطلب أى بمعنى آخر زيادة الطاقة الانتاجية . والمقصود بذلك أن ما يتحصل عليه من الانتاج فى كل مرحلة من مراحله لابد وأن يكون فى الحجم بحيث يمكنه تغطيه الاحتياجات الكلية للمجتمع (بما فى ذلك الصادرات) .

ب - الوصول الى أفضل الطرق التى تتجمع بها عناصر الانتاج فى مراحله المختلفة بحيث تقود فى النهاية الى زيادة حجم الانتاج النهائى .

حـ — تحقيق الوصول الى ما يطلق عليه الاستفادة الاقتصادية الكاملة للاستثمارات وادخال عناصر التكنيك الحديث فى مراحل الانتاج المختلفة . وتحقيق ما تحدده خطة التجارة الخارجية .

والصورة العامة لموازين العلاقات المتشابكة تنحصر فى اجراء أو دراسة التوازن بحيث يكون تيار التدفقات السلعية والخدمات ممثلا فى العلاقات الانتاجية بين فروع الانتاج من جهة ، وممثلا فى العلاقات بين فروع الانتاج ذاتها وبين محيط الاستخدام النهائى (التكوين الرأسمالى ، الاستهلاك ، التصدير ... الخ) من جهة أخرى . وفى هذه الصورة يكون لدينا جانبا من الميزان — المحور الأفقى منه يمثل الاتجاه الاستخدامى للسلع والخدمات موزعا على فروع الانتاج والجانب الآخر منه — المحور الرأسى منه — ويبين تكوين الرصيد Fund وبمعنى آخر تكوين فروع الانتاج .

التناسب والعلاقات بين مراحل الانتاج :

سبق أن ذكرنا فى المحاضرات السابقة الصورة التى تعكس تركيب وتكوين موازين العلاقات المتشابكة وان ما تهتم به هو التكوين الطبقى أو المرحلى للانتاج . وأن الاهتمام بالتركيب المرحلى يعكس بالتالى الواجبات الملقاه على رجال التخطيط لمحاولة الربط بين هذه المراحل للوصول الى الأهداف المرسومة فى أقل وقت وبأقل التكاليف .

والواقع الملموس أن فروع الانتاج ومراحل الانتاج كما نراها فى محيطها الفعلى الذى تعمل به ما هى الا نتيجة للتقدم المستمر والدائم داخل محيط العمل الذى يحتم التقسيم الى مراحل وان التقسيم الى فروع الانتاج وما يتبعه من تقسيم الى مراحل للانتاج ليس تقسيما جامدا بل هو قابل للتغيير على مر الزمن وذلك نتيجة لما تحدثه العلوم والاختراعات الحديثة من اضافة أو تحديد على تكنولوجيا الانتاج والتكنيك المؤشر عليه . وليس المجال هذا أن نتعمق فى شرح ماهية وحدود مراحل الانتاج وانما يجدر أن نشير فقط الى أنه يجب التفرقة بين التنظيم الاجتماعى للعمل فى ذاته والتقسيم المشار اليه سابقا . حيث أن التنظيم الاجتماعى للعمل — تنظيم العمل — يعتبر

المسؤول عن ربط مراحل الانتاج داخل المنشأة حيث أن كلامنها يعمل منعزلا عن غيره وربما تحت اداره تختلف عن الادارة فى المراحل الأخرى .

ومما سبق يمكن القول بأنه لا المنشآة ولا فرع الانتاج يعتبر داخل نطاق التخطيط وحدة من الوحدات التى تتفرع عن العملية الانتاجية الشاملة لكى نستطيع أن نخطط بواسطتها اتجاه التطور للمناسيب الداخلية داخل مجال الانتاج ، وانما الذى يحدد ذلك ويمكن من تخطيط المناسيب الداخلية هى مراحل الانتاج ذاتها والتى يمكن تحديد معالمها بكونها المراحل التى تتصف كل منها بتماثل تكنولوجيا الانتاج (والتى قد تختلف فى مستوى التكنيك من حيث الارتفاع أو الانخفاض) والتى تنتهى الى نتيجة متماثلة — أى المنتج — مما سبق يتضح أنه بواسطة ما سبق أن ذكرنا من التحليل يمكننا أن نقيس تأثير العوامل المختلفة على تطور الانتاج بطريقة دقيقة مما يمكن من رسم أهداف الانتاج على مستوى المنشآت وبالتالى مما يسهل معه توزيع القوى العاملة والتكوين الرأسمالى توزيعا مناسبا بين فروع الانتاج . ولا يخفى أن هناك هدفا أساسيا من الوصول بالدراسة الى هذا المستوى الا وهو التمكن من الوصول الى الترابط الصحيح بين مكونات واجزاء الموازين المتشابكة للعلاقات الاقتصادية فى صورتيها القيمية (الصورة العامة لجداول الموازين المتشابكة) وصورتها العينية (الصورة الفرعية لجداول الموازين المتشابكة) .

ونعود لنوضح مره أخرى بأن مرحلة الانتاج Production Stage هى أقل وحدة أقتصادية نستخدمها عند تكوين موازين العلاقات المتشابكة ، وليس المنشأة حيث أنها تحوى داخلها مجموعة من المراحل الانتاجية وان اختلفت درجاتها — ، كما أنها ليست فرع الانتاج حيث أنه بالتالى يشتمل على مجموعات من المراحل الانتاجية .

والآن يمكننا أن نحدد أن الوظيفة التى يؤديها التخطيط للتناسب داخل نطاق الانتاج تنحصر فى تقدير نصيب كل مرحلة من مراحل الانتاج من الاجمالى العام لانتاج المجتمع وما هو نصيب أو حجم كل مرحلة من مراحل الانتاج من معدات العمل والخدمات والقوى العاملة والذى يخصص للانتاج فى كل مرحلة .

العلاقات الاقتصادية بين أنشطة قطاع الصناعة

مقدمـــــة :

لا بد عند الحديث عن العلاقات الاقتصادية بين فروع الصناعة (أنشطة قطاع الصناعة) أن نتناول عرض بعض المواضيع المتعلقة بالنشاط الصناعى عامة حتى تكون هناك صورة مسلسلة لما سوف يشتمل عليه موضوع الحديث .

لقد قامت الثورة وكان عبئا عليها أوجبته ظروف الاستعمار والسياسات الاقتصادية الغير مدروسة أن تجعل للتاريخ والتطور الاقتصادى للجمهورية العربية المتحدة صورة جديدة مبنية على أسس علمية مدروسة فكان التخطيط الاقتصادى وينتفرع منه التخطيط الصناعى .

وتجاوبت الثورة مع رجال الفكر الاقتصادى والصناعى بأن انشئت صناعات كثيرة لم تكن قائمة وتوسعت فى صناعات كانت درجات الانتاجية بها والعمالة ونسب عوامل رأس المال الى حجم الانتاج وغيرها من النسب الاقتصادية لا تبعث على التفاؤل فى تقدم صناعى سريع .

ولم تأل الثورة الاقتصادية جهدا فى أن تكون الصناعات الجديدة أداة لدعم النشاط الاقتصادى وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ودعم الاستقلال القومى بالاعتماد على منتجاتنا الوطنية . والحقيقة أن الاندفاع فى مجال التصنيع قد افردت له الجهود والاموال لتخرج الكثير من المشروعات الى حيز الوجود .

ولا شك أن الاعداد لخطة الصناعة سبقته الكثير من الدراسات لايجاد أنواع من التوازن بين الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى (وبين فروع الصناعة نفسها) . وأنه قبل شرح العلاقات الاقتصادية بين فروع الصناعة يلزم الاشارة الى تحليل مكونات فروع الانتاج الصناعى وعلاقة ذلك بخطة الاستثمار وذلك كما يلى :

أنه لا بد عند تخطيط الاستثمار فى الصناعة أن يكون هناك تناسق وتكامل بين مكونات فروع الانتاج الصناعى والتكامل والتناسق هنا ينحصر فى النقاط الآتية :

١ — هيكل تكوين الانتاج الصناعى العام وتقسيمه الى انتاج سلع الاستهلاك للأفراد وسلع لـــــزوم الاستثمار Productive consumption

٢ — هيكل تكوين الاستهلاك للأفراد وتقسيمه الى سلع استهلاكية معمرة وأخرى غير معمرة .

٣ — هيكل تكوين السلع الاستثمارية وتقسيمه الى سلع استثمارية لزوم اعادة الانتاج وسلع استثماريـــة تستخدم فى الانتاج المباشر .

والبند الأول الذى يشير الى تقسيم الانتاج الصناعى الى سلع للاستهلاك الفردى وسلع لـــــزوم الاستثمار هى الصورة العامة والتى تقرر نسبة نمو كل قسم منها الى الآخر — ظروف التنمية والاتجـــاه القومى العام .

وقد أشار الميثاق فى بابه السابع حول الانتاج والمجتمع الى دور الصناعات الاستهلاكية بالآتى :

" كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية . أن هذه الصناعات فضـــلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك وتوفر مصادر قيمة من النقـــد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل فيهـــا بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى " .

ولما حدد الميثاق الصورة التى يتوقعها للاقتصاد القومى عن طريق تنمية الصناعات الاستهلاكيـة فقد أشار أيضا الى علاقتها بالصناعات الثقيلة كما يلى :

" ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ . لكن بنـــــاء الصناعات الثقيلة مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعـــات الاستهلاكية " — " ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعـــة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل — من غير مبرر حقيقى — امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة " .